

مدير عام البعثات ... خلال هذا الاسبوع فتح باب التسجيل للاعانات المالية للطلبة الدارسين على النفقة الخاصة خارج السلطنة

(عنوان جانبي) سيتم استبعاد طلبات المتقدمين الذين لا تتوفر لهم سجلات لدى الوزارة

صرح مدير عام البعثات حمد بن حمود البلوشي بأنه نظرا لوجود وفورات مالية للبعثات الخارجية والتي جاءت نتيجة الإنسحابات والانقطاعات من قبل مجموعة من الطلبة المبتعثين للدراسة خارج السلطنة بالدول التي يتم الابتعاث اليها، يأتيه سوف يتم خلال هذا الاسبوع الإعلان عن فتح باب التسجيل للإعانات المالية للطلبة الدارسين بالخارج للمرحلة الجامعة الأولى (البكالوريوس) الدارسين على النفقة الخاصة من خريجي شهادة الدبلوم العام للأعوام الدراسية (٢٠٠٧/٢٠٠٦ وحتى ٢٠١١/٢٠١٠) وذلك وفق شروط وضوابط سيتم الافصاح عن جميع تفاصيلها بالإعلان. مشيرا إلى أن ذلك جاء تشجيعاً للطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة لحثهم على بذل المزيد من الجهد والاجتهاد، وسيتم فتح باب التسجيل لتكم الاعانات بعد الإعلان عنها يوم الأثنين الموافق ٢٠١٣/٣/١٨م ولغاية ٢٠١٣/٣/٣١م وذلك من خلال النظام الإلكتروني لمركز القبول الموحد، وسوف يفتح الباب للتنافس في هذا العام لجميع الطلبة المسجلين بالوزارة والمحدثي بياناتهم، لذا بإمكان الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة، وليس لديهم حالياً سجلات بدائرة البعثات الخارجية أو الملحقيات الثقافية بالخارج المبادرة بفتح سجل لهم وتحديث بياناتهم وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة على الرابط

(<http://eservices.mohe.gov.om/Student/StudentRegistration.aspx?lang=ar>)

حيث تم وضع استمارة الكترونية في شاشة خدمات الطلاب لتسهيل الامر لهم.

وأضاف مدير عام البعثات بأن البيانات الاحصائية المتوفرة لدى الوزارة تشير إلى وجود فارق كبير بين عدد الطلاب الدارسين على النفقة الخاصة بالخارج المقيدة بياناتهم لدى الوزارة وبين العدد الفعلي المتواجد في مقر الدراسة وغير مسجل في سجلات الوزارة، والبعض منهم يبادر بالتسجيل في الوزارة إلا أنهم لا يقومون بتحديث بياناتهم بانتظام، مما يؤثر في صحة ودقة البيانات الاحصائية التي توفرها المديرية، والتي قد يتم الاستفادة منها من قبل العديد من الجهات المعنية بالتخطيط، لذلك فإن الوزارة تسعى جاهدة من أجل الحد من هذه الظاهرة من خلال الملحقيات الثقافية بالخارج، وقنوات الإعلام واللقاءات المستمرة مع المسؤولين بهذه الوزارة بالطلب الدائم والمستمر من جميع الطلاب العمانيين الدارسين خارج السلطنة بضرورة توفر سجل لكل واحد منهم في الدائرة المختصة بالوزارة وتحديث بياناتهم بانتظام، حيث أنه لن يسمح مستقبلا لأي طالب يدرس على نفقته الخاصة خارج السلطنة التقدم

للإعانات الدراسية ما لم يكن مسجلاً في الوزارة أو الملحقيات الثقافية التابعة لها بالخارج بفترة تسبق الإعلان عن توفر هذه الإعانات بعام دراسي كامل على الأقل. وفيما يخص الإعانات التي سيتم الإعلان عنها، فإن الطالب الذي ليس لديه سجل في الوزارة لن يتمكن من المنافسة عليها، فعلى أي طالب ملتحق بالدراسة خارج السلطنة على نفقته الخاصة ولم يقم بفتح ملف الكتروني له بالوزارة عليه أولاً المبادرة منذ تاريخ هذا التصريح إلى إدخال بياناته من خلال الرابط المشار إليه أعلاه، بطريقة صحيحة ومكتملة، وعند الإعلان عن توفر هذه الإعانات عليه التقدم بالتسجيل لها إلكترونياً من خلال رابط مركز القبول الموحد الذي سيتم الإعلان عنه في حينه، حيث أنه لن يتمكن من المنافسة على الإعانات التي سيتم طرحها ما لم يكن له سجل مكتمل في الوزارة، كما أن عليه إدخال بياناته بطريقة صحيحة وبكل دقة، وفي حالة عدم صحتها فإنه سوف يتم استبعاد الطالب من التنافس، هذا وسوف يتم الإعلان غداً عن توفر هذه الفرص من خلال الصحف المحلية والموقع الإلكتروني للوزارة وموقع مركز القبول الموحد ومواقع الملحقيات الثقافية بالخارج والجمعيات الطلابية.

وقد أضاف الفاضل مدير عام البعثات بأنه سيتم الأخذ في الاعتبار عند اختيار المرشحين مراعاة التخصص الذي يدرس به الطالب، والنظر في مدى حاجة سوق العمل له، وكذلك الأخذ في الاعتبار الجامعة ومستواها الأكاديمي، الدولة والسنة الدراسية المقيد بها الطالب. وأكد مدير عام البعثات أن الأولوية سوف تكون للدارسين في المراحل النهائية من البرنامج الدراسي ثم السنوات الأحدث، كما أن المفاضلة بين المتقدمين للحصول على الإعانات المالية ستكون بناء على أعلى المعدلات التراكمية ومستوى الجامعة، وسيتم فرزها إلكترونياً من خلال مركز القبول الموحد. وأضاف مدير عام البعثات أن من ضمن شروط التنافس على هذه الإعانات الدراسية أن لا يكون الطالب ملتحقاً بعمل حكومي أو خاص، وأن يكون مقيداً بالدراسة على نفقته الخاصة بإحدى جامعات أو كليات التعليم العالي الموصي بالدراسة بها بالخارج من قبل الوزارة، وأن يكون وقد أنهى الفصل الدراسي الأول من السنة الأكاديمية الأولى في حالة نظام الساعات، والسنة الدراسية الأولى في حالة النظام السنوي، وأن لا يقل معدله التراكمي عن (٢.٥) أو ما يعادله من أنظمة التقييم الأخرى، وأن يكون ملتحقاً في أحد التخصصات والدول التي تبتعث إليها الوزارة والمذكورة بالإعلان.